

كلمة الدكتور محمد علي الحكيم

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تلقيا نيابة عنه نائبته الدكتورة خولة مطر

الجلسة الافتتاحية لاجتماع الخبراء حول

الابتكار والتكنولوجيا من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030

5 - 7 كانون الأول/ديسمبر 2017

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أرحب بكم في بيت الأمم المتحدة في بيروت للمشاركة في اجتماع الخبراء حول الابتكار والتكنولوجيا من أجل تحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية 2030، والذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ويسعدنا أن يشارك في هذا الاجتماع نخبة من الخبراء وصناع القرار في المنطقة العربية، بالإضافة إلى خبراء دوليين، وخبراء من منظمات أخرى للأمم المتحدة. فأهلاً بكم جميعاً.

لقد أدركت الدول المتقدمة وبعض الدول النامية أهمية الابتكار في العصر التكنولوجي الحديث، كما أدركت مدى تأثيره في النمو الاقتصادي وفي تطوير الخدمات الاجتماعية، فعملت على وضع سياسات ابتكار وطنية ودعمت نظم ابتكارها الوطنية لخلق بيئة تمكينية ملائمة تساهم في دفع وتحفيز الابتكار. واستطاعت دول في آسيا، مثل الصين وكوريا، اللحاق بركب الدول المتقدمة في مجال الصناعات التكنولوجية وخاصة في السنوات العشر الأخيرة. ويعود ذلك (على الأقل جزئياً) إلى اعتماد سياسات ابتكار وطنية طموحة، وتأمل الإسكوا أن تقوم الدول العربية باعتماد نهج مشابهة من أجل تطوير وتنويع اقتصادات الدول العربية، ومواجهة التحديات المختلفة، وزيادة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بالاعتماد على العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وعليه تعمل الإسكوا كونها بيت خبرة في المنطقة العربية على إعداد دراسات مرجعية خاصة بالابتكار والتكنولوجيا تتضمن أفضل الممارسات المثلى العالمية في هذا المجال، وتنظم اجتماعات خبراء، كاجتماعنا هذا، من أجل المناقشة والمشاوره وتبادل الآراء بين الخبراء العرب والأجانب من أجل تحفيز دور الابتكار والتكنولوجيا في المنطقة العربية.

لقد أصبح الابتكار والتكنولوجيا عاملين أساسيين لإيجاد حلول للاحتياجات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وقد أشارت خطة الأمم المتحدة للتنمية 2030 - "تحويل عالمنا" إلى الدور الهام للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد أشار الهدف التاسع المرتبط بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، إلى أهمية تشجيع الابتكار، كما أشارت الأهداف المرتبطة بالتعليم الجيد (4)، والمساواة بين الجنسين

(5)، والطاقة النظيفة (7)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (8)، والسلام والعدل والمؤسسات القوية (16)، وعقد الشراكات (17)، إلى ضرورة الاعتماد على العلم والتكنولوجيا والابتكار كأساس في بلوغ الغايات والأهداف. وتجدر الإشارة إلى أن خطة التنمية 2030 تشدد على ترابط التحديات والالتزامات وهي بالتالي تتطلب حلولاً متكاملة وتحتاج نهجاً جديداً للتنفيذ، وبالتالي فإن الابتكار على قدر كبير من الأهمية من أجل اعتماد نهج إنمائية جديدة ومتكاملة تساهم في تحويل عالمنا إلى عالم أفضل شامل للجميع يكون محوره الإنسان.

السيدات والسادة،

يهدف اجتماع الخبراء هذا إلى مناقشة دور الابتكار والتكنولوجيا في تحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية 2030، مع التركيز على المنطقة العربية. وسيولي الاجتماع أهمية خاصة للآفاق المستقبلية للابتكار والتكنولوجيا في المنطقة العربية ولتطبيقاتها واستثماراتها في المجالات التنموية المختلفة. كما سيركز على أهمية تحفيز الابتكار والتكنولوجيا في الشركات المتوسطة والصغيرة، وفي ريادة الأعمال من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز الإنتاجية، وخلق فرص عمل لائقة للجميع. من جهة أخرى سيخصص الاجتماع بعض جلساته لمناقشة دور وأثر الابتكار في التنمية المجتمعية، وتحسين الرفاه الاجتماعي على مختلف مستويات المجتمع، مثل الحد من الفقر والمساواة والإدماج الاجتماعي.

يرمي الاجتماع أيضاً إلى الاطلاع على بعض المبادرات العالمية والإقليمية المرتبطة بالتكنولوجيا والابتكار والموجهة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يرمي إلى التعرف على قصص النجاح في المنطقة العربية ومناقشتها والبناء عليها. وتأمل الإسكوا أن يكون هذا الاجتماع فرصة لبناء الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة سواء في الدولة الواحدة أو فيما بين الدول العربية، وكذلك بين الدول العربية والدول الأخرى.

أتمنى كل التوفيق لمداولاتكم ومناقشاتكم حول دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وفي الاتفاق حول السياسات وخطط العمل اللازمة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل مواجهة التحديات المتعددة التي تواجهها منطقتنا العربية، والتحول نحو مجتمع المعرفة، وتحقيق نمو اقتصادي بالاعتماد على الإنسان والعلم والمعرفة، وتحسين المستوى الاجتماعي وزيادة الرفاه للأفراد في دولنا العربية.